في أسباب تأخر البحث العلمي في البلاد العربية

برهان غليون

تطرح اليوم بشدة، تحت ضغط الشعور بالثغرة المتزايدة التي يفتحها تقدم الثورة التقنية في مسيرة التحديث العربي، مسألة تطوير البحث العلمي في العالم العربي. وتنكشف للمسؤولين وللرأي العام معاً النتائج الخطيرة المترتبة على تخلف هذا القطاع والأهمية الحاسمة لتطور قطاع البحث العلمي في ولوج عصر هذه الثورة، أو على الأقل في تجنب البقاء على هامشها أو بعيدا منها. وقد أصبح البحث العلمي، أكثر من أي حقبة تاريخية سابقة بالفعل، ميداناً رئيسياً من ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الحضارية بعامة. ومن علامات الصحة ما يبرز اليوم في البلدان العربية من رغبة قوية في مناقشة هذا الموضوع، والسعي لبلورة الاشكالية المتعلقة به والاجابة عن التساؤلات الكبيرة والعديدة التي تثيرها تنمية البحث العلمي، ومعالجة العوائق التي تحول دون نهضته وتطوره. فهو من دون شك من أكثر المسائل راهنية في عالم العرب اليوم. ولا يمثل البحث العلمي في عصرنا الحاضر المصدر الرئيسي للمعرفة والاكتشافات العلمية فحسب، ولكنه يمثل أيضا أحد قطاعات الاستثمار الرئيسية في اقتصادات عصر الثورة العلمية والتقانية التي يشهدها العالم. فالتحكم بطرائقه والسيطرة على استخداماته التقنية والصناعية شرطان لا غنى عنهما لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة في المصير العالمي.

وتمثل هذه المسائل المتعلقة بواقع البحث العلمي وموقعه وحدود ممارسته في مجتمع من المجتمعات أحد الميادين الأساسية للدراسات الاجتماعية. وهي تنطبق على البحث العلمي في الحقل الاجتماعي وفي الحقول الأخرى التطبيقية على حد سواء. فليس من الممكن فصل الدراسة المنهجية لقضايا البحث في العلوم الاجتماعية عن دراسة قضايا البحث العلمي بعامة في المجتمعات العربية.

ويطرح موضوع البحث العلمي في إطار هذه

الاشكالية الاجتماعية للعالم العربي مسائل عديدة: أولها تحديد المشكلة التي تتعين معالجتها بالضبط وتوضيح المفاهيم الرئيسية المستخدمة في هذه المعالجة، وفي مقدمها العلم والبحث والمجتمع العلمي والسياسة العلمية والثقافة والمعرفة والمثقف والدولة وغير ذلك من المفاهيم التي يتطلب تحليل الوضع العلمي استدعاءها والتعامل معها. والفائدة من ذلك أنه يساعد على معرفة هل أن ما يشكوه المجتمع العربي هو غياب البحث العلمي أم ضعف هذا البحث أم ضمور دوره، أم عدم تحقيق البحث العلمي القائم بالفعل الشروط والمعايير العالمية المكرسة في مراكز البحث الدولية أو اختلاطه بغيره من الأنشطة الاجتماعية الدعائية أو السياسية أو الاجتماعية.

والمسألة الثانية تحليل واقع هذا البحث بدقة وموضوعية، والابتعاد في ذلك من نزعتين سائدتين في الأوساط الثقافية والشعبية العربية: نزعة الرضى الأعمى عن النفس التي يغذيها خطاب مشوش يبرز المكاسب كي يغطي بقوة على العيوب والنقائص، سواء أكانت هذه المكاسب جزئية أم كانت شكلية، ونزعة تهويلية تجنح بأصحابها إلى الإدانة الذاتية المطلقة والندب على المصير بدل السعي لتبيان حقيقة المشاكل المطروحة ولتعيين المسؤوليات الدقيقة فيها وشرح سبل الخروج منها.

أما المسألة الثالثة فتتعلق ببلورة المنهج الصحيح أو المناسب لتناول هذا الوضع، أي تحديد إطار تناوله ابستيمولوجياً أو انتروبولوجياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو إدارياً. كما تتعلق بتحديد هدف البحث في موضوع البحث العلمي: هل ما نحتاج إليه في بلورة إشكالية البحث العلمي في البلاد العربية هو تقرير حقيقة معترف بها سلفاً (ضعف هذا البحث) من أجل تثبيتها وحسم النقاش فيها، أم هو هدف إجرائي ينطلق من معرفة هذه الحقيقة والتدقيق فيها من أجل الكشف عن أسبابها والانتقال منها إلى طرح شروط تنمية البحث العلمي في المستقبل؟ كما يشمل هذا التفكير في المنهج تحديد المسائل الفرعية التي يمكن لنا من خلال دراستها أن نحصل على معرفة أفضل بالواقع البحثي، سواء أكانت تتعلق بدراسة الناتج البحثي أم بشروط انتاج البحث العلمي أم بنفسية الباحث وتكوينه ورؤيته لطبيعة نشاطه وغاية عمله، أم بالمؤسسات البحثية وطرائق إنشائها وإدارتها وعملها، أم بالنظام الاجتماعي القائم ككل من حيث هو المحدد للطلب الرئيسي على المادة البحثية.

وتنصب المسألة الرابعة على بلورة بعض الاطروحات النظرية في تفسير الواقع القائم والانتقال منها نحو فهم أفضل لسبل ووسائل العمل المتاحة لتجاوز حالة الضعف أو القصور الراهنة.

١ ـ المحددات الرئيسية في تطور البحث العلمي: الفرضية الاجتماعية

إن نقص الاستثمارات وسوء التعليم الجامعي وضعف التأهيل العلمي والتربوي عند الأساتذة، وقلة الموارد والامكانات المادية، والاحباط الناجم عن بطء الترقي في الدرجات الوظيفية، وهجرة الكفاءات العليا، والتبعية للخارج، وانعدام الحريات الأكاديمية وانفصال البحث عن المجتمع، تمثل مظاهر أساسية وبارزة من أزمة البحث العلمي العربي، لكنها لا تفسر هذه الأزمة ولا تبين أسبابها الحقيقية. فليس لمتوسط حجم الانفاق على البحث العلمي دلالة كبيرة، إذ إن الأمر يتعلق بالطريقة التي يستخدم فيها هذا الانفاق، وبدقة الأهداف والخيارات

البحثية التي تقوم بها السياسة البحثية والعلمية. فقد يكون من الممكن بالموارد المحدودة نفسها، إذا أحسن استخدامها، ووظفت في حقول معينة قليلة وذات أولوية، خلق أنشطة مجدية وذات مردودية كبيرة، كما أن من الممكن عدم الافادة من الاستثمارات رغم مضاعفة المبالغ المرصودة للبحث العلمي وهدرها تماماً إذا افتقرت الدولة إلى الخطة البحثية الصحيحة والمناسبة. وحتى تستقيم المقاربات التي يتبناها العديد من الباحثين في هذا المجال، ليس من المفيد دائما مقاربات متوسط حجم الانفاق العربي على البحث العلمي بمتوسط حجم الانفاق في الولايات المتحدة أو الدول الصناعية الكبرى بعامة، حيث مستوى المعيشة ومتطلبات البحث نفسها مرتفعة جداً. فمن الضروري أيضاً مقاربة متوسط حجم الانفاق العربي بمتوسط حجم الانفاق الصيني على البحث العلمي، حتى يتبين أن المسألة لا تتعلق تماماً أو أساساً بحجم هذا الانفاق بقدر ما ترتبط بوجود سياسة بحثية متسقة وموافقة للحاجات الوطنية. فمن الممكن زيادة المخصصات إلى ما لانهاية من دون الحصول على أي نتيجة.

أما في ما يتعلق بتدني مستوى التعليم الجامعي وعدم مسايرته البحث العلمي، وهو انتقاد صحيح بالمطلق، فلا يمكن أن يفسر على نحو أفضل هذه الأزمة. بل إن نتائج تحسين مستوى التعليم الوطني قد تكون أكثر سلبية إذا افتقرت البلاد إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبحثية التي تساهم في استيعاب المتعلمين من مستويات عالمية. إذ، في هذه الحالة لن يكون هناك أي عائق يمنع هؤلاء المتعلمين الكُفؤ من الانضمام إلى صف المهاجرين لزيادة حجم نزيف الأدمغة، ما دام بمقدورهم ايجاد فرص جدية لتقويم كفاءاتهم في خارج بلدانهم. ولعل دراسة علمية لحجم هذه الهجرة في صفوف المدارس والكليات الخاصة التي تقدم تعليماً عالي المستوى في الأقطار العربية، ومنها المعاهد الأجنبية، تبين إلى أي حد، لا تكاد الدول العربية تفيد إطلاقاً من الأطر العالية التكوين التي ترحل جميعاً في وقت أو في آخر إلى البلاد الصناعية. فلا تكفي القوة النابذة للوسط العلمي والاجتماعي العربي كي تندفع أسراب المهاجرين خارج الوطن، وإنما لا بد لهؤلاء المرشحين للهجرة حتى ينجحوا في تحقيق مشروعهم من حيازة كفاءات عالية مطلوبة بعامة في المراكز الصناعية العالمية، أو يمكن تثميرها فيها. وإذا لم يشعر المسؤولون السياسيون بضرورة تحسين مستوى التعليم العالي، ولم يبدوا أي اهتمام بذلك، فلأنهم يعرفون في قرارة أنفسهم أن التعليم القائم لايهدف إلى إعداد الباحثين، ولا إلى الرد على حاجات وطنية معينة في الأطر والكفاءات.

إن سوء مستوى التعليم وضعف البحث العلمي وجهان لظاهرة واحدة. وليس من قبيل المصادفة أن ٧٠ في المئة من طلبة البلدان العربية الحاصلين على شهادات عليا في جامعات الدول الصناعية لا يعودون إلى بلادهم. فمعظم هذه الكفاءات المكونة في الخارج لا يجيب عن طلب داخلي، وليس له أمل كبير في أن يستوعب في النسيج الاقتصادي أو العلمي الوطني، وذلك حتى لو أنها جاءت بمنح وطنية. كما أن الادارة المحلية، على الرغم من إخضاع بعثاتها لخطة واضحة، لا تعرف، بسبب تضارب الصلاحيات والمسؤوليات بين الادارات العلمية والسياسية، كيف تضع هذه الكفاءات في موضع العمل والانتاج والاستثمار. وليس من الصحيح كذلك أن هذه الكفاءات التي تحقق بعض التقدم والصعود في مواقعها العلمية في بلاد المهجر الصناعي، كان من الممكن أن تحقق التقدم نفسه وتكون منتجة بالقدر ذاته لو بقيت في بلادها الأصلية أو عادت إليها. فهي ليست إلا من حيث المظهر (الأصل القومي) كفاءات عربية، إذ إن الذي يسمح لها بالتقدم في ميدان نشاطها العلمي، ويحولها إلى كفاءات منتجة في الوقت

نفسه، لا ينبع من انتمائها القومي ولا هو ناجم عن المعارف والخبرات التي كونتها في موطنها الأصلي. إن الفضل الأول في نجاحها عائد من دون أدنى شك إلى النظام العلمي الذي يرعى تكوينها منذ دخولها إلى بلدان الاستقبال، وكذلك إلى الوظيفة التي يعطيها لها هذا النظام. فلو تدهورت أحوال هذا النظام العلمي كما هي الحال في بعض القطاعات الجامعية الأوروبية والأميركية، لما كانت النتيجة هنا أفضل كثيراً من النتيجة التي تحصل البلاد العربية عليها في مؤسساتها العلمية المحلية. ولذلك ينبغي مراعاة النسبية في الحديث عن الخسارة العلمية (ولا أقول المالية أو السياسية) التي يتحملها العالم العربي بسبب هجرة هذه الأدمغة. وعلى الرغم من أهمية الحريات الأكاديمية فليس لها تأثير كبير في معظم الميادين البحثية، والدليل على ذلك أن البحث العلمي والتقدم التقاني المستمد منه لم ينعدم في البلدان الاستبدادية والدكتاتورية في أي مكان في العالم. أما التبعية إلى الخارج فهي مظهر مباشر لنقص التأهيل والافتقار إلى الكفاءات أو لاستمرار الاستلاب التقليدي تجاه بلدان المركز الاستعماري القديم، وهي أكثر المظاهر تعبيرا عن أزمة البحث العلمي وأكثرها شيوعاً.

وبالمثل، لا يفسر ما يقال عن انفصال البحث العلمي العربي عن الواقع بدرجة أكبر في نظري ما يعيشه هذا البحث من أزمة. بل يبدو أن الدراسة العلمية تكذب حقيقة ما يشاع عن هذا الانفصال إذا أخذنا البحث العلمي في مجمله. فهي تبين مثلاً «أن ٩٠ في المئة من المنشورات الوارد ذكرها في نشرة الخلاصات العلمية العربية(*) ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمشاكل المحلية. وتعكس أعمال البحث مجموعة كبيرة جداً من الأبحاث العلمية الميدانية. كما أن ٦٣ في المئة منها مكرس للموضوعات الطبية والزراعية». إن الأمر لا يتعلق بانفصال البحث عن الواقع ولكن ربما بطبيعة هذا الارتباط بالواقع، أي بطبيعة الأهداف المعطاة أو المعينة لهذا البحث والدور الذي يناط به في عملية إعادة الإنتاج المادي والاجتماعي معاً.

وبالمثل، ليس هناك أدنى شك في أن لاتساق الخطة العلمية، والسياسة العلمية للدولة، الدور الرئيسي في تطوير قطاع الانتاج البحثي، وبخاصة في الدول النامية. بيد أن قيمة هذه الخطة لا تظهر إلا عندما يكون بالإمكان موضوعيا تطوير هذا القطاع. إن تطور البحث العلمي من حيث هو قطاع انتاجي جديد، لا ينفصل ولا يمكن فصله عن نشوء وتطور نظام المجتمع الصناعي الحديث، وتطور حاجاته التقنية والإدارية والاجتماعية معاً. فالسعي لتطوير البحث التطبيقي والتقاني ورفع مستوى الانتاجية، هو الجواب الوحيد، كما بين ماركس، عن ما أطلق عليه اسم الميل التاريخي العام في حضن الرأسمالية التي أطرت هذا النظام، إلى تقلص معدل الربح. وما كان لتطور النظم والخدمات الاجتماعية، تحت تأثير النضالات العمالية، إلا أن يساهم في تعميق هذا الميل. أما تطور العلوم الاجتماعية فهو مرتبط مباشرة بالتبدل المواكب في طبيعة المجتمع وبنياته وتحلل العصبيات التقليدية لمصلحة نشوء الفردية والمواطنية. فبموازاة هذا التبدل العملي سوف يولد مفهوم جديد للمجتمع ينظر إلى اجتماع الناس في كيانات متلاحمة ثمرة نشوء نسق وضعي، لا نتيجة لفطرة كونية. وهكذا يصبح المجتمع نظاماً يخضع للعقل، وينطبق عليه ما ينطبق على كل النظم الموضوعة من مبادىء التغيير والتبديل والتحسين، وذلك بعد أن بقيت النظرة إلى التلاحم الاجتماعي تتردد بين النظرية الفطرية (الإلفة

(*) دراسة وتصنيف ٢٤٧ بحثاً ملخصاً في الخلاصات العلمية العربية، المجلد ٣، العدد ١ (١٩٧٥).

الاجتماعيـة) والنظرية اللاهوتية التي ترى فيه تجسيداً للايمان بعـقيدة أو للتماهي مع فكرة أو قيادة ملهمة دينية أو أسطورية.

ويرتبط بتبدل طبيعة علاقات الانتاج والهيئة الاجتـماعية تبدل الزمانية العامة للمجتمع التي تحدد وتيرة أو وقع حركة نشاط المجتمع، جمـاعات وأفراداً معاً، وتعين أفقهم أو المدى الزمني الذي يخططون على أسـاسـه لأنشطتهم، وبـالتالي الأسلوب الذي يحـددون من خـلاله علاقـة حاضرهم بمـستقبلهم. فـالأفق الزمني للمجتمـعات لم يبق مراوحاً بين زمنيـة اليوم الآخر، أي نهاية الحـياة بما تشمله من نهـاية الفرد أو نهاية العالم، وبين زمنيـة تأمين الرزق في الأيام أو الأشـهر القليلة القـادمة، أي لم يـعد رهين الايمـان بتدبيـر فطري ثابت ودائم للكون وبالتـالي بمصـير مكتوب ومحـتوم، وإنما صـار موضوع تأمل مسـتمر، وتدقـيق وتنظيم، يشمل دورة زمانية طويلة قـد تتجاوز العقود. إن بناء المـجتمع بمفهـومه الحديث يحتاج إلى نشـوء زمانية توقعية طويلة، هي شرط قيام الاستثمار بالمعنى الرأسمالي. كما يأتي تطور العلوم الاجتماعية كذلك كـامتداد لتطور العلوم الانسـانية، أي لاعادة اكـتشاف الانسان كـموطن لإرادة مسـتقلة وقدرة عقـلانية ذاتية، قادرة على إنارة الحقيـقة الدنيوية، وتوجيه الانسـان في العالم، وإرشاد المجـتمع في بناء منظومات وعـيه وعمله وإدارة شـؤونه السياسيـة والمدنية، وهو مـا سوف ينعكس ايديولوجياً، في مواجهة تحدي الكنيسة وفي تطور عقيدة العلمانية.

ويمكن القول إن إحـدى الخصائص الرئيـسية للنظام الحـديث هي توسيع مدى استـشراف المستقبل، والنظر إلى الحاضر من منظار الأعوام العشرة أو العشرين القادمة على الأقل، وهو ما يبرز أكـثر فـأكثـر مع تطور هذا النظام وما يعـبر عنه تطور علـوم الاستبـصار والاسـتشـعار والاستشراف الطويل المدى، أو مـا نسميه اليوم علم المستقـبليات. فالبحث العلمي الذي ارتبط في مرحلتـه الأساسيـة الأولى في البلدان الصناعية الرأسـمالية الكبـرى بالشركات الصناعـية وبالبحث في تحسين التقنيات وطرائق الادارة والتسويق، ونما في ما بعد من حيث التخصصات في البحث الأساسي وفي البحث الاجـتماعي، يخضـع اليوم على نحو كبيـر لتلك الدينامية النابعة من استشراف المستقبل الاجتماعي والبشري والكوني. وهكذا بعد أن كان البحث العلمي وسيلة ورافدا للانتـاج الصناعي وتحسين طرائق تسـيير مـجتمعـاته، يهم الآن بالتحول إلى المـحرك الرئيسي للمجتـمع اقتصاداً وتنظيماً. وهذا الدور الرائد الذي أخذ البـحث العلمي يؤديه في عملية الانتاج الاجـتماعي هـو الذي دفع إلى إطلاق اسم الثورة العلمـية التقنيـة على هذه الحقـبة التي نعـيش فـيـهـا. ولا ينبع هذا التطور في مـوقع الـبحـث العلمي ودوره في النظام الاجـتـمـاعي والاقتصادي من اختيار إرادي، ولكنه ثمرة تطور هذا النظام الاقـتصادي الاجتماعي نفسه، وهو تعبيـر عن الآفاق الجديدة التي فتحهـا التطور التقني السابق أمامه. إنه، بمـعنى آخر، ليس ثمرة سياسة علمـية واعية وإرادية بالمعنى الدقيق للكلمة، مـهما كانت هذه السياسة متـسقة. فالدولة ليـست العامل الرئـيسي الذي وقف أو يقف وراء هذا الـتطور، وإن كانت ولا تزال أحـد الأطراف التي تسـاهم في النشاط البـحـثي، وتحدد من خـلاله الأولويات الوطنيـة في مجـال التطويرات العلمية والتقنـية التي تعتقد أن لها أو ينبغي أن تكون لهـا الأسبقية. إن المحـرك الحقيقي لتطور البحث العلمي قائم في تطور النظام الاقتصادي الاجتماعي «التقاني» الرأسمالي نفسه.

ولا تبرز أهمية وجود سياسة علميـة، بما تعكسه من وجود وعي وإرادة سياسية هادفة إلى ايجاد تغيير في شروط تحـقيق البحث العلمي وتطوره، إلا في البلاد التي بقيت على هامش هذا

النظام، أو بعيدة من السيطرة الفعلية على مكوناته الرئيسية، وظلت تفتقر بسبب ذلك إلى مؤسسات وشركات خاصة تمتلك في ذاتها الدافع والموارد معاً لتطوير الاستثمار الحر. وفي البلاد النامية، ينطبق على البحث العلمي ما ينطبق على غيره من قطاعات الانتاج التنموية. فبسبب قلة الموراد وضعف الامكانات والطلب الداخلي، لا يستطيع أي قطاع من قطاعات الانتاج، وبالأحرى الانتاج البحثي العلمي الذي يحتاج كي يبرر استثماراته اقتصادياً إلى وجود درجة عالية من تطور المجتمع الصناعي بعامة، أن ينمو من تلقاء نفسه، ولا بد له من حوافز أو محركات إرادية خارجية، وبالتالي من خطة واعية ومتسقة تحدد أهدافاً معينة ودقيقة في ميدان النشاط العلمي البحثي، وتؤمن الموارد المحلية أو الأجنبية الضرورية لتنفيذ هذه الأهداف في أجل محدد. وقد يكون الهدف من الخطة العلمية تطوير حقول معينة من البحث العلمي على حساب الأخرى، أو تطوير البحث بعامة أو توجيه البحث نحو مجالات تطبيقية أو جعله رافداً من روافد التنمية الصناعية والتقنية، أو استدعائه كمصدر للتحكم بالظواهر الاجتماعية. لكن المهم في هذا المجال هو أنه لا يمكن تصور سياسة علمية مستقلة تماما عن طبيعة المشروع الاجتماعي أو الغايات التي يقصدها النظام الاجتماعي. فالسياسة العلمية جزء لا يتجزأ من السياسة العامة وخاضعة تماما لها ولأهدافها.

نستنتج من هذا التحليل، وهذه هي فرضيتي الرئيسية، أن البحث العلمي ليس نشاطاً علمياً أو مرتبطاً بالوعي والادراك والتراكم المعرفي، ولكنه حقل من حقول الانتاج الاجتماعي، وقد يصبح، كما هي الحال في الدول الرائدة في الثورة التقنية، القطاع الرئيسي في هذا الانتاج. ولا يمكن أن يتطور وأن يفهم تطوره في مجتمع من المجتمعات إلا ضمن تطور النظام الاجتماعي ككل وكوجه من أوجه تطور هذا النظام. وبقدر ما يكون هذا النظام قيد التكوين، كما هي الحال في العديد من البلدان العربية، يخضع وجود البحث العلمي خضوعاً كلياً لحاجات هذ التكوين، ويرتبط إلى حد كبير بالارادات والمصالح وأشكال توزيع الثروة والاستثمارات المتصارعة والمتنافسة. ودرجة تطور البحث العلمي من حيث دوره في الانتاج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتنوع حقوله وتعدد مناهجه وتراكم خبراته ومكتسباته، يعكس درجة اتساق ونجاعة المشروع الاجتماعي المطروح للتحقيق. وهو يتطور ضمن هذا المشروع الاجتماعي وبحسب حاجته. ولا يفهم موقع البحث العلمي ومكانته، وبالتالي ازدهاره أو ضموره، إلا من خلال الدور أو المكانة التي يعطيها له هذا المشروع، على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي. ويعكس الوضع القائم للبحث العلمي في هذا المجتمع أو ذاك طبيعة المشروع السائد في المجتمع ويشير إليه في الوقت نفسه. ويرتبط تطور البحث العلمي بوجه عام أو كمبدأ عام بتطور دور العنصر التقني، وبالتالي مكانة ودور وسلطة النخبة التكنوقراطية في هذا النظام الاجتماعي، وعلى جميع المستويات. والعنصر التقني يعني هنا أولوية معيار الكفاءة والمهارة مقابلة بالمعايير السياسية والأخلاقية التي تدخل بصورة رئيسية في تكوين النخبة السائدة، وتحقيق النظام. ويتميز وضع هذا البلد العربي أو ذاك عن غيره في ميدان البحث العلمي بحسب تميزه في إعطاء حيز أكبر أو أقل لمعيار الكفاءة، وبالتالي في تحديد دور النخبة التكنوقراطية وحيز سلطتها العامة مقابلة بسلطة المكونات الأخرى التي تعتمد على رأس المال السياسي أو الأخلاقي للنخبة الاجتماعية. بل إن من الممكن المخاطرة والقول إن ما يميز نظام المجتمعات الحديثة أساسا مقابلة بما سبقها من النظم هو تنامي مركز هذا الحيز التقني، الذي هو ترجمة عملية لعقيدة التقدم والتحسين الاجتماعي التي تقف وراءه، وسيطرته شيئا فشيئا على المركز

الأول في ترتيب معايير النشاط، على حساب تراجع الحيز السياسي (البيروقراطية الحكومية) والحيز الديني (سلطة وهيمنة رجال الدين أو السلطة التيوقراطية). وهو نفسه ثمرة للتغييرات السياسية والجيوسياسية العميقة التي سمحت بإعادة بناء النظم الاجتماعية، ودوائر التبادل والتواصل الحضارية، المادية والمعنوية، على أسس جديدة وعميقة عملت على تعزيز السلام والاستقرار النسبي في عموم القارة الأوروبية. وعلى العكس، أدى وجود اختلالات عميقة في هذه النظم والقواعد ولا يزال يؤدي، في العديد من القارات الفقيرة، إلى استمرار التهديدات الخارجية والداخلية، وهو يدفع المجتمعات إلى الاستثمار بوجه رئيسي في بناء نظم اجتماعية تعبوية، تعتمد أساسا على التوظيف في السياسة والأخلاق.

وهذا يعني أنه، على عكس الفرضيات الشائعة، ليس العلم أو التنمية العلمية، البحثية والنظرية، المصدر الأول أو الحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن البحث العلمي أن يؤدي أي دور في التنمية ما لم يتوافر المجتمع على مشروع تنموي حقيقي، أي متسق وفعال وقابل للحياة، يوجه البحث العلمي ويستفيد منه. إن العلم والبحث العلمي لا يبعثان على التنمية من تلقاء نفسهما، ولكنهما يتطوران بقدر تطور مشروع تنموي وتطور فرص وإمكانات تحقيقه. فإذا كان هذا المشروع مشروطا، كما كانت عليه الحال في الاتحاد السوفياتي، بتحقيق الدفاع عن وطن الاشتراكية ومواجهة التحديات العسكرية والاستراتيجية الرأسمالية، جاء البحث العلمي مركزاً بصورة رئيسية في القطاعات التي تساعد على تطوير استراتيجية مضادة، أي في الفضائيات والصناعة العسكرية. وهو ما عرفه بعض البلاد العربية أيضا في العصر الحديث، حيث تركز الاستثمار العلمي في تطوير القطاع الاستراتيجي المرتبط مباشرة بالرد على التحدي الاستراتيجي الاسرائيلي. وفي هذه الأحوال، وعلى الرغم من الفروق الكبيرة بين المثالين، نجد أن البحث العلمي بقي معزولاً عن العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى وبعيدا منها.

أما الفرضية الثانية فهي تتعلق بدوافع تطور قطاع البحث العلمي نفسه وتعكس درجة الاهتمام بالاستثمارات العلمية والسعي لانجاز أهدافها. وبوجه عام، يمكن القول إن نشوء سياسة جدية ونشيطة لاستخدام البحث العلمي في الانتاج الاجتماعي، وبالتالي لتطويره والاهتمام به، يتناسب طرداً في المجتمعات الحديثة مع درجة اندماج هذه المجتمعات، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، في النظام العالمي. إنه ليس ثمرة إرادة سياسية عامة واعتباطية، فلا يمكن وجود حافز حقيقي لتوفير استثمارات خاصة بالبحث العلمي إذا لم يكن الاقتصاد مرتبطاً بالدينامية العالمية، ومضطراً، على سبيل اتقاء أخطار المنافسة، إلى تطوير معايير انتاجه الذاتية.

وهذا هو الذي يفسر لماذا وجدت الاقتصادات الاشتراكية نفسها على مسافة كبيرة من التأخر التقاني والعلمي مقابلة بالمعايير العالمية، حين اضطرت إلى الانفتاح على السوق الرأسمالية. فالانقطاع عن السياق العالمي يلغي القدرة على المقابلة، ويقتل الدينامية الرئيسية للتطوير، أعني المنافسة التاريخية، ويجعل النظم المحلية، سواء أكانت إقتصادية أم سياسية أم اجتماعية، تستمر في الخضوع للقيم والمعايير الذاتية، وبالتالي تمنع هذه القيم والمعايير من التطوير وتبقيها تقليدية. فالتفاعل الاقليمي والدولي هو المحرك الرئيسي للتجديد في البحث العلمي وللأنشطة الاجتماعية الأخرى أيضاً.

والفرضية الثالثة هي أن فرص البحث العلمي في التطور والازدهار تكون أكبر إذا ارتبط بمشروع تنمية يتمتع بقدر كبير من التمحور الذاتي والإرادة الاستقلالية. فمشاريع التنمية المتكاملة والمتسقة نسبياً هي وحدها التي تستطيع أن تبرر الاستثمارات البحثية الطويلة المدى، وذلك بقدر ما ترتبط بمراهنات وخطط مستقبلية طويلة المدى أيضاً.

ويعتمد وجود مثل هذا المشروع المتمحور ذاتياً على توافر عاملين: الأول موضوعي ويتعلق بوجود الامكانات التي يعبر عنها وجود فرص وموارد وخبرات كافية للاعتماد النسبي على النفس؛ والثاني ذاتي يتعلق بوجود سياسة وطنية، أي حساسة للمصالح العامة لجميع الفئات الاجتماعية، ومدركة لمضمون المصالح العليا والبعيدة للدولة. فمثل هذه السياسة ضرورية لبث الثقة الضرورية لدفع الطبقات المالكة لرأس المال على القيام باستثمارات ومراهنات شاملة وطويلة المدى، وذلك بدل البحث عن الربح البسيط والسريع الذي يميز عقلية المشاريع التقليدية ذات الأفق والحسابات الزمنية القريبة. والمقصود هنا طبعا الرأسماليون المحليون. أما البلاد الضعيفة أو القليلة الموارد، فهي مضطرة لا محالة، في الشروط العالمية الموضوعية لتحقيق الرأسمالية، إلى اتباع سياسة قائمة على جذب الرساميل الأجنبية، وهي ميالة بالضرورة إلى تجاوز القيم والمعايير الوطنية، بل إن فرصتها الأساسية هي في اتباع سياسة لا وطنية، داخلياً وخارجياً.

باختصار إن البحث العلمي يتطور طرداً مع تبلور مركز إنتاج حضاري ثابت ومستقر، وتبلور مثل هذا المركز ليس هو نفسه إلا ثمرة توافر شروط موضوعية وذاتية تسمح بإعادة تنظيم الفضاءات الاجتماعية الجيوسياسية المفتتة والمتعددة. إن البحث العلمي لا يتطور من دون محرك قوي يدفع به، ولا يتقدم من دون توفير الشروط الأساسية التي يحتاج إليها فعل المراكمة والتجديد في مستوى معين من تطور القوى العلمية العالمية. ومن الخطأ الاعتقاد أن إنشاء مركز للبحث العلمي سوف ينتج علما أو تجديداً علمياً. فلا مجال لمثل هذا الانتاج إلا إذا تبلور الطلب الاجتماعي، أي طلب النظام الاجتماعي على المادة العلمية وحدد لمراكز البحث أهدافها ومساهماتها المنتظرة على نحو واضح ومؤكد وثابت لفترة زمنية طويلة. ولا مجال له كذلك إلا إذا كانت لدى المجتمع إمكانات خلق مركز للتطوير العلمي من مستوى معايير النظام العلمي العالمي القائم. ومن دون ذلك لا تكون الاستثمارات العلمية إلا إضاعة للوقت وجزءاً من عملية توزيع الثروة والسلطة في نظام اجتماعي يستمد مشروعيته من ضمان الحد الأدنى من النظام والأمن والاستقرار، أي من درء خطر الحرب الأهلية أو الفوضى السياسية.

لا تتعلق دراسة تردي وضع البحث العلمي إذاً بغياب شروط البحث العلمي ولا بنقص في الاستعدادات العلمية العربية، ولا بغياب وجود الإرادة والتصميم. إن موضوعها الأول هو تعيين الوظيفة التي يشغلها العلم والبحث العلمي في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم هنا وهناك في المجتمعات العربية. فهذه الوظيفة هي التي تحدد له ظروفه وموقعه وشروط تطوره واتجاهات هذا التطور. وتنبع هذه الوظيفة كما ذكرنا من طبيعة المشروع الاجتماعي القائم والامكانات الموضوعية المتوافرة لبناء مركز مستقل للانتاج الحضاري. وعلى الرغم من الملامح العامة التي تسم هذا الواقع العربي بمجمله، فإن هناك فروقاً جوهرية أيضاً بين هذه المجتمعات في استيعاب تجربة البحث العلمي، والمكانة التي يحتلها هذا البحث، إما نتيجة قدم مؤسساتها النسبية، أو لما يتمتع به النظام العلمي والبحثي من استقلالية نسبية، أو بسبب بروز إرادة جدية في التنمية المستقلة في بعض الأقطار العربية، في وقت أو آخر.

٢ ـ تطور البحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية: الدوافع والعقبات

إذا كان تطور البحث العلمي مرتبطاً، عموماً، بتطور حاجة النظام الاجتماعي إلى تطوير مثل هذا البحث، أي في النهاية بدرجة تحديث هذا النظام وقدرته على تنمية القيم المادية والسياسية المرتبطة به، فإن فهم الوضع المتعثر للبحث العلمي في البلاد العربية يستدعي فهم طبيعة النظم الاجتماعية السياسية القائمة، ومعرفة مدى حاجتها، في تحقيق استمرارها أو إعادة إنتاج نفسها، إلى تطوير مثل هذا القطاع من النشاط الاجتماعي. ويمكن تلخيص هذه المسألة بسؤالين: كيف تتحقق إعادة المجتمعات العربية من حيث هي مجتمعات اقتصادية، أي ترد على حاجات ضمان الشروط المادية الراهنة أو المحسنة للناس؟ ثم كيف تتحقق إعادة إنتاج الدولة أي التوزيع القائم للمصالح والمواقع والمراتب الاجتماعية، ومن وراء ذلك للسلطة، وللسلطة المركزية بخاصة، تلك التي تجعل من الشتات البشري كياناً موحداً وعضوية مستقرة وفاعلة؟

نستطيع أن نقول في ما يتعلق بالإجابة عن السؤال الأول، إنه في ظروف الهامشية التي يمثلها الاقتصاد الوطني في كل بلد عربي بالنسبة إلى السوق الدولية، ونظراً إلى محدودية الموارد المتوافرة التي يمكن التعامل معها، ونظراً إلى طبيعة توزيع الثروة وتقلص المطالب الشعبية عموماً إلى مستوى الحد الأدنى الحيوي، لا يبدو أن هناك أي حاجة قوية، أو أي ضرورة حتمية، إلى تطوير البحث العلمي ومضاعفة حجم الاستثمارات فيه. إن إعادة انتاج علاقات الانتاج القائمة في الزراعة والصناعة معاً، وهي من مستويات دنيا، لا تبرر القيام باستثمارات كبيرة، ولا تدفع إلى توفير مثل هذه الاستثمارات. وعلى العكس، إن المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع في الدول الصناعية، يستدعي الرد الدائم على تحدي المنافسة الدولية التي تستند إلى تطوير التقنيات والمبتكرات الجديدة.

بل ليس من المبالغة القول إن القسم الأكبر من الموارد التي يعتمد عليها النظام الانتاجي في البلاد العربية لا يزال ذا طابع ريعي أو شبه ريعي، لا يرتبط مباشرة بالمعايير التي تخضع لها إعادة إنتاج رأس المال وتراكمه على الصعيد الدولي. فهو مكون بصورة رئيسية من موارد خارجية أو موازية شبه ريعية مثل عائدات النفط والمواد الأولية الأخرى، وتحويلات العاملين الوطنيين في الخارج، وعائدات الأنشطة السياحية أو المساعدات والقروض الأجنبية. وآليات التراكم في هذا الاقتصاد أقرب إلى المضاربة والنهب والتهريب والتلاعب منها إلى آليات التراكم الرأسمالي السائدة فعلياً اليوم في الاقتصادات المركزية.

إن التركيز على الاستثمارات الكبيرة في البحث العلمي، في إطار نظام إنتاجي من هذا النوع لا يعتمد فعلاً في تطوره على الابتكارات والتنمية التقانية ولا على عوامل السبق التجارية، يعد من وجهة نظر النظام ككل تبذيراً وتبديداً للموارد لا غير. فكما أنه ليس من الممكن لكل اقتصاد أن يكون اقتصاداً ذاتي التمركز، قادراً على تكوين مركز مستقل للإنتاج المادي المنافس، وبالتالي للتطوير التقني والإداري، ليس من الممكن لأي اقتصاد مهما كانت موارده وقدراته توفير الاستثمارات الضرورية لتطوير البحث العلمي. إن الرأي العام البسيط غير المختص يعتقد أن الأمر يتعلق بإرادة الحكم أو السلطة السياسية. والواقع أن من السذاجة الاعتقاد أن دولة صغيرة تستطيع أن تطور مراكز بحث علمي تتوافر على الحد الأدنى من الجد. إن أي مركز بحث يحتاج، كي يبقى كما ذكرنا على اتصال بالبحث العلمي العالمي، إلى توفير إمكانات

وموارد بشرية ومادية ومالية كبيرة إلى درجة لا يمكن الاقتصادات الصغيرة حتى أن تحلم بها حتى لو كرست ميزانيتها كاملة للبحث العلمي.

وكما أنه لا يمكن دخول سوق رأس المال من دون تحقيق حد أدنى من التراكم الرأسمالي، المالي والتقني، لا يمكن بناء مراكز علمية منتجة وجدية من دون توفير الموارد الكبيرة الضرورية لتزويدها التقنيات والأجهزة التي تسمح للباحثين بالتعامل مع المعطيات الدولية. فلا تستطيع قبيلة أن تبرر، من منطلق حاجات إعادة إنتاج نظامها الاقتصادي/ الاجتماعي، تطوير مراكز بحث علمية. وإذا أمكن لها تكوينها بسبب ما يمكن أن يتوافر لبعضها من ريع ناجم عن اندراج بعض قطاعات إنتاجها في السوق العالمية، كما هي الحال بالنسبة إلى قطاع النفط في مجتمعاتنا، فلا يمكنها أن تستفيد منها ولا أن تجعل منها قطاعات منتجة وفاعلة، ما لم تربطها بمشروع متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ من دون ذلك لن يجد الباحثون ما يوجه عملهم ويجعل لنشاطهم معنى وقيمة، ولن تجد منتوجات بحثهم، إذا تحققت، زبائن قادرين على تبرير وجودها بالمعنى الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن الممكن في هذه الحالة أن لا يكون لهذه المراكز وباحثيها من محرك فعلي إلا الاندراج في سياق وخطط المراكز العالمية الكبرى التي ترتبط بها، والتي تضمن استمرارها من ناحية المدخلات العلمية واستغلال النتائج معاً. وهذا يعني أنه ليس هناك مجال لتطوير البحث العلمي بشكل منتج ومجدٍ، إلا في إطار قيام كيان اقتصادي اجتماعي قادر على المشاركة في الاقتصاد العالمي من مستوى المعايير الدولية. وإذا كانت الكيانات الصغيرة تستطيع أن تقوم على أسس بسيطة مثل العنف المحض أو تعبئة العصبية القبلية أو الثقافية، أو الموازنة بين العصبيات المتعددة، فإن إقامة مجتمع إنساني واسع وضمان استمراره وتفاعله الداخلي، يحتاج إلى مبادىء إنسانية قابلة للتحول إلى قيم وقواعد عامة، أي قاصدة جميع الناس، تضبط سلوك الناس وتساعدهم على التواصل والتعاون، في ما وراء القمع والعصبية القبلية أو الطائفية أو الأقوامية. وهذا يعني نشوء نظم سياسية مركبة وبلورة نظام للشرعية والممارسة السياسية مقبول وناجع، قادر على دفع التجمعات والمجتمعات الصغيرة إلى تجاوز أطرها التقليدية والارتفاع بمطامحها وآمالها إلى مستوى المشاركة الايجابية في العملية الحضارية.

وهذا يقودنا إلى طرح موضوع تطور البحث العلمي في الميادين الاجتماعية. فلكي تتطور الحاجة إلى مثل هذا البحث، ينبغي أن يكون النظام الاجتماعي السياسي قد تطور إلى درجة لا يكفي فيها، من أجل إعادة إنتاج الدولة والسلطة المركزية، اللعب على القوة القهرية المحضة أو روح العصبية القبلية أو التوازنات الطائفية. وهذا يعني أن تطور البحث الاجتماعي مرتبط بتطور آليات عمل المجتمع، ودرجة دخوله في منطق النظام الاجتماعي الحديث. والمقصود بمنطق النظام الحديث هو تطور السياسة بوصفها المجال الرئيسي لتحقيق الوظائف الاجتماعية الكبرى من إدماج وتمييز وهيكلة وترتيب للمواقع وتكريس للتوازنات المادية والمعنوية عموماً، في مقابل منطق النظام القديم الذي يعتمد على أولوية استخدام القوة والعصبية. فمع تراجع قدرة الدول أو الفئات الحاكمة على اللجوء إلى الحلول التقليدية من أجل إعادة إنتاج الوحدة الاجتماعية وتأمين الاستقرار، تنمو على نحو متزايد الحاجة إلى تكوين إجماع عملي، سياسي، على أسس وضعية وموضوعية. فهناك ارتباط مباشر، في السعي نحو إعادة إنتاج علاقات السلطة، وفي مركزها بناء السلطة السيادية التي تخضع لقرارها جميع

السلطات الأخرى، أقول ارتباط مباشر بين انحلال العصبيات والابتعاد من آليات الحماية الأجنبية أو التماهيات القبلية أو الدينية والعقيدية أو عبادة الشخصية وبين تبدل مضمون السياسة، وتطور هيئات المجتمع المدني الحديثة. فلا يكون للبحث في منطق التحولات وآليات عمل المجتمعات معنى إلا عندما يتحقق هذا التبدل في مضمون السياسة، ويتبلور مفهوم المجتمع الحديث نفسه كآلية وضعية، تخضع للتحول والتبدل والتحليل والتركيب، ويمكن التأثير فيها من خلال سلطة سياسية، تظهر أكثر فأكثر على أنها سلطة بشرية، أي مستمدة من إرادة الناس العاديين، وخاضعة لهم ومسؤولة عنهم. وعلى العكس، ليس هناك، على أساس سيادة مفهوم المجتمع كجماعة دينية أو قبلية متماهية ومتحدة بالطبيعة والضرورة في ذاتها ولذاتها، مجال لنمو أي شكل من أشكال العلوم الاجتماعية. إن علم السياسة نفسه ينحو في هذه الحالات إلى أن يعيد تكوينه كعلم أخلاق أو عقيدة (فقه السياسة)، سواء ما تعلق منه بتحديد شروط ولاية الرؤساء أو ما تعلق بتعميق تماهي الأفراد مع الصورة الجمعية، واندماجهم الروحي في المجموع.

وليس هناك أي شك في أن المجتمعات العربية قد تبدلت كثيراً في آليات تنظيمها وفي مفهومها لنفسها وحقيقتها. وهي تخضع اليوم بوجه رئيسي لآليات التنظيم الحديث للمجتمعات، سواء في ما يتعلق بموقع السياسة من هذا التنظيم، أو في ما يتعلق بدور الإدارة وأشكال تدخلها وممارستها، أو باكتساب الناس والأفراد مفهوماً وضعياً محايثاً للمجتمع الذي يعيشون فيه. وقد فرطت روح الجماعة تماماً في مواجهة تصاعد مطالب الجماعات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكس ذلك في صعود دور العقيدة السياسية، مقابلة بالانتماءات الطائفية أو الدينية أو القبلية، بدليل أن المنتمين إلى دين واحد أو طائفة أو قبيلة واحدة، أصبحوا لا يجدون حرجاً في التوزع على أحزاب سياسية مختلفة ومتصارعة.

لكن، في الوقت نفسه الذي نمت فيه هذه الآليات الحديثة، بقيت نظم الحكم ،لأسباب عديدة، داخلية وخارجية، تاريخية واقتصادية، مفصولة إلى حد كبير عن منطق التطور الاجتماعي العام. فقد عمل التحديث التاريخي في سياق الهيمنة الخارجية لهذه المجتمعات على تركيب أو فرض سلطات عشائرية جامدة ومتكلسة، غير قابلة للتحول والتبدل، بالتوافق مع تحول المجتمعات نفسها. وأدت التقسيمات الجغرافية/السياسية الاعتباطية والتفتيتية التي ساهمت في خلق دول غير قادرة على البقاء من دون الحماية الخارجية في تعزيز هذا المنطق. وجاءت العائدات الريعية لتعطي لهذه القطيعة أسساً مادية قوية ومستمرة. حتى ليمكن القول إن نموذج السلطة المتقوقعة على نفسها، المستندة في إعادة إنتاج نفسها أو نفوذها وموقعها السياسي المسيطر إلى استغلال العصبيات التقليدية والتمسك بها وتغذيتها، هو النموذج الذي سوف يتعزز بمقدار تعزز مسار التحديث التاريخي للمجتمعات العربية.

ولو أردنا الآن أن نجيب عن السؤال الذي طرحناه حول الأسس التي تقوم عليها عملية إعادة إنتاج سلطة الهيمنة الاجتماعية، أي السلطة المركزية الموحدة والمؤلفة لدولة، لوجدناها تقوم على استغلال الطبقة الحاكمة للجيوب العصبية المتعددة التي استعصت على التحديث أو التي بقيت على هامشه بسبب وضعها الطرفي أو تقاليدها المنغلقة. ويأتي عامل العائدات الريعية أو شبه الريعية ليعزز قدرة النخب الحاكمة على تجديد حياة هذه العصبيات المحنطة وتصليب عودها. وينضم إلى كل ذلك الدعم الخارجي الذي يجعل الحفاظ على الوضع الجيوسياسي

القائم، داخلياً وإقليمياً، أساس استراتيجية الدول الكبرى في المحافظة على مصالحها المتعددة في المنطقة كلها، ليزيد في تعميق الفصام بين تطور عوامل التحديث والتفكك في المجتمعات العربية وانسداد الطريق أمام تعبير هذا التحديث عن نفسه في أطر وهيئات وتنظيمات حديثة، أهلية أو سياسية، حتى ذهب الباحثون إلى القول بغياب مجتمع مدني في المجتمعات العربية الحديثة تماماً.

إن السلطة، أي سلطة، تميل، ما دام ذلك ممكناً، إلى اختيار الحل الأسهل. والحل الأسهل الذي يضمن للسلطة إعادة انتاج نفسها والمحافظة على صلاحياتها الواسعة، لا يزال يعتمد في البلاد العربية على تعبئة العصبيات التقليدية أو شراء الضمائر وإفساد المستخدمين، سواء أكانوا كباراً أم صغاراً. والأدوات الرئيسية التي يحتاج إليها مثل هذا الحل السهل ليست المراكز العلمية ولا مراكمة المعارف الخاصة بأساليب عمل التنظيمات الاجتماعية المختلفة، ولا التعرف إلى نوعية المصالح المتضاربة أو المتنافسة، ولكن التفنن في استخدام العصا والجزرة. وهو الذي يضفي على نظام المجتمعات العربية الرئيسي، أي السياسي، طابع النظم الطبيعية الحيوانية. فلا يمكن نمو الاهتمام بالبحث العلمي من قبل السلطات الرسمية، وبالتالي توفير الموارد المالية الضرورية له، من دون الاعتراف المسبق بالحقيقة الذاتية للمجتمعات نفسها في استقلالها عن السلطة، وكذلك بالمصالح المتناقضة أو المتنوعة للفئات التي تؤلف المجتمع، وبشرعية التنافس والتنازع لتحديدها، وبقدرة المجتمعات، سياسياً وفكرياً، على بلورة حلول وتسويات عميقة، غير مفروضة من فوق، لهذه التناقضات. فهذا هو الذي يجعل من ضمان الحقوق السياسية والمدنية الفردية عملاً لازماً وشرعياً. فالتبرير الضمني لهذه الحقوق قائم في الإيمان بقدرة الأفراد على الوصول من خلال النزاعات والمفاوضات والتسويات الممكنة إلى نوع من الوحدة الحية والانسجام المتبدل باستمرار، وهو الإيمان النابع من اعتقاد أعمق بإمكان قيام النظام الاجتماعي على العقل، وبخضوع هذا النظام للمعايير العقلية، بعد أن كان يعد تجلياً لحقائق ميتافيزيقية.

هذا التناقض العميق بين المنطق العصبوي الذي لا يزال يسيطر على حقل عمل الدولة وبين المنطق السياسي المفتوح الذي أصبح يغطي حقل العلاقات الاجتماعية الأكبر، هو الذي يفسر التناقضات والصدامات العنيفة بين الدولة الميالة إلى تشجيع التحالفات العصبية والزبونية والمحسوبية من كل الأنواع، وبين المجتمع ككيان متميز، أو كهيئة تتجاوز الأفراد والجماعات التي تنزع الدولة للتلاعب فيها وتعبئة واحدتها ضد الأخرى، وبوجه خاص المجتمع في النطاق الحضري الخاضع لدرجة أكبر من دينامية الانحلال والتفريد.

وسبب هذا الصدام أن الدولة، بقدر استمرارها توسل الطرائق التقليدية في تأمين السيطرة العامة والاشراف السياسي، تمنع نشوء وتطور واشتغال الأطر والمؤسسات والهيئات الحديثة التي تسمح للمجتمع الجديد المنخلع عن أطره التقليدية بإعادة توحيد نفسه، وتكوين حقيقته الجمعية، والتعرف إلى شخصيته السياسية والقانونية في مواجهة مؤسسة السلطة وبيروقراطية الدولة. ومن هذه الأطر الحديثة مؤسسات البحث والنظر العلمي نفسه في الواقع الاجتماعي المتطور والمتبدل. والنتيجة هي ما نعرفه من فصامية مميزة لنظام المجتمعات العربية، تبلغ حد الجنون، أي الانفجار. وسبب ذلك الطريق المسدود الذي يجد المجتمع نفسه فيه والجدار الذي يضطر لا محالة إلى ضرب رأسه به. فهو غير قادر على العودة عن الانحلال الذي

أحدثته الحداثة في البنيات والأطر التقليدية، ولكنه غير قادر في الوقت نفسه على ايجاد نفسه وتحقيق توازناته الطبيعية والاستقرار ما دام الباب مغلقا أمام إمكان نمو وتطور الهيئات الحديثة التي لا غنى عنها في تحقيق الوظائف الاجتماعية الأساسية في الادماج والترتيب وتحقيق حد أدنى من التوازن في التوزيع الاجتماعي للمواقع والسلطات والصلاحيات. وهذا يعني أن الحداثة بدل أن تقود المجتمعات إلى تحقيق تواصل أفضل مع المجموعة الدولية وتكيف أقوى مع المعطيات العالمية، تعمل على خلق هوة من الفراغ تنعدم فيها أي مقدرة على التعرف إلى النفس والمحيط والعالم. ويقود انهيار الدليل ومعايير السلوك التي لا بد منها لمساعدة الفرد على التوجه في الواقع الاجتماعي وتحديد دوره ومكانته فيه إزاء أقرانه، بالضرورة، إلى الشعور بالضياع، وتغذي الحنين إلى إعادة إحياء العصبيات التقليدية، لمواجهة الدولة وعصبيتها، أو العصبيات التي تعتمد عليها. ويتخذ منطق إحياء الجماعة القديمة، أو أسس التضامن الاجتماعي القديم، رداً على دينامية الانحلال، شكل العودة إلى العصبية الدينية، أو الجماعة الدينية، بقدر ما تكون المجتمعات، المدينية منها بوجه خاص، قد فقدت إلى حد كبير مرجعياتها القبلية، ولم تعد قادرة على تفعيل التضامنات ذات الطبيعة القرابية الوهمية أو الأسطورية. وهو ما نشهد تطوره إلى حد كبير اليوم في المجتمعات العربية، حيث يأتي الرد على التناقض المذكور بين منطق عمل الدولة ومنطق عمل نظام المجتمع الداخلي العميق (تحلل العصبيات القديمة والدخول في قيم العصر الحديث) عبر إعادة إحياء العصبية الدينية والقرابة العائلية، أي تلك المؤسسات التي لا تزال تتمتع بدرجة أو أخرى من فرص الترميم والاحياء والتفعيل.

وما دامت النخب السائدة قادرة، بالاعتماد على الدعم الذي يمكن أن تنتظره من تقريب هذه العصبيات الرسوبية، على مقاومة الحاجة إلى تنفيذ جدول أعمال السياسة الحديثة فلن يكون لديها أي دافع إلى تطوير البحث الاجتماعي والتشجيع عليه. فهذا البحث جزء لا يتجزأ من عملية التحديث العميق، والاعتراف به لا يعني أقل من إدانة الاستمرار في إعمال العصبيات التقليدية والتلاعب بها، وبالتالي نزع الشرعية عن حكم النخب الحاكمة وإظهارها كنخب لا تبحث إلا عن مصالحها الذاتية الضيقة. إن نمو العلوم الاجتماعية الذي يحصل في مواجهة النظم القائمة وفي الغالب ضدها، يترجم في المجتمعات العربية الراهنة تطور الوعي السياسي الاجتماعي الحديث، والحاجة المتزايدة إلى تطوير هيئات ومنظمات المجتمع المدني العربي الحديث في مواكبة هذا الوعي. إنه القاعدة الرئيسية للمعارضة السياسية، والمادة العقائدية الأساسية التي تتغذى منها القوى الصاعدة الحديثة وتستخدمها من أجل بلورة الوعي ببرنامج الاصلاحات الضرورية وآليات تجديد نظام السلطة وطرائق ممارستها. وهذا هو الذي يفسر أيضاً الوضع المركب الذي تعيشه العلوم الاجتماعية العربية. فبقدر ما تعرفه من تهميش النظم الاجتماعية لها، وحرمانها الموارد والنظر إليها كقطاعات خارجة أو خارجية، يزداد الاقبال على أدبياتها من قبل القراء. وهي تعوض من الضعف الكبير في مؤسساتها أو بناها المؤسسية بالنزعة والإرادة القوية وروح التضحية الفعلية التي تميز الباحثين والعاملين فيها. بل تكاد حلقة هؤلاء تقتصر على الأفراد المتطوعين أو أشباه المتطوعين الذين يتحركون بدافع الوعي أو الالتزام السياسي أكثر مما يخضعون في حركتهم ومشاريعهم لضوابط ومتطلبات والتزامات بحثية تقليدية أو مؤسسية. إن البحث الاجتماعي يكاد يصبح في مجتمعات العرب اليوم علم السياسة الأول، ومركز الالتقاء الرئيسي بين جميع المرتبطين بالشأن العام، من مفكرين ومناضلين حزبيين وجمهور عام.

٣ ـ هل يوجد أمل بنهضة البحث العلمي في العالم العربي

يحاول هذا التحليل أن يظهر كيف أن السياسة البحثية، على الرغم من الدور الذي تؤديه بالفعل في دفع عملية البحث العلمي، ليست كافية لتحقيق تقدم متسق، ثابت ومتواصل. فتطور النشاط البحثي لا يرتبط باتساق الخطة العلمية وحدها. إن الخطة الصحيحة ضرورية للنجاح في أي نشاط من دون شك. كما أن الإرادة السياسية شرط أساسي لتطوير البحث العلمي، فالاستثمار في هذا الميدان هو اليوم، أكثر من أي فترة سابقة، أحد الأدوات الرئيسية التي تملكها الدول للتأثير في وضعها الاقتصادي العام، ودفع عملية التنمية. بيد أن الدوافع الإرادية لا تكفي لوحدها، كذلك، ولا تصبح ذات قيمة إلا عندما تتوافر الشروط الموضوعية لتطور قطاع البحث العلمي. ومن هذه الشروط توافر الموارد والامكانات المادية والبشرية من جهة، ثم، أكثر من ذلك، توافر الطلب الاجتماعي الثابت والمستمر أيضاً على الانتاج البحثي، سواء أكان اقتصادياً أم تقنياً أم اجتماعياً. وإذا لم تنجح أي خطة متسقة ومتكاملة، في العالم العربي كما هي الحال في أي بلد من البلاد النامية الصغيرة التي تحاكيه في ظروف حياتها الاقتصادية والاجتماعية، فليس ذلك نتيجة غياب الإرادة، بل إن عدم توافر الشروط الموضوعية هو الذي يفسر بقاء هذه الإرادة ضعيفة، مترددة، ويبين لماذا لم تنجح المؤتمرات الدورية لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب في انقاذ البحث العلمي وتطويره على الرغم من تأكيداتهم السنوية لأهميته القصوى وضرورة الدفع به، منذ أكثر من عقد ونصف العقد.

لكن لا يعني هذا أن البحث العلمي منعدم في العالم العربي. فهناك مراكز أبحاث عديدة وكثيرة، وهناك آلاف الباحثين في كل المجالات تقريباً. وهناك أيضاً انتاج فعلي كبير وإن كان متفاوت المستوى. والمسألة ليست في كل ذلك، وإنما في حقيقة أن هذا القطاع لا يزال يعيش في شروط متخلفة جداً عن شروط البحث الدولي، ويفتقر إلى الامكانات الأساسية والتجهيزات الحديثة، كما يفتقر إلى الخطة الصحيحة التي تساعده على الاندراج في سياق عملية تنموية شاملة، وتحدد له الأهداف والمعايير والقيم الموجهة. وتعكس البنية المبعثرة لهذا البحث وتطور قطاعاته وميادينه، وتقطع نفسه، وهامشية نشاطه بالنسبة إلى قطاعات الانتاج الاجتماعي الأخرى، الوظيفة الثانوية والتكميلية، أو غير الاستراتيجية، المناطة به في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي. فمبرر وجوده هو الرد على طلبات وقتية، محدودة ومتفرقة، بل متناقضة أحياناً، ومعزولة بعضها عن بعض. وينطبق هذا بصورة أكبر على الاجتماعي الذي تحركه أوضاع ومواقف ظرفية وطلبات سياسية أو ايديولوجية في أغلب الأحيان إن لم يكن في جميعها. فلا يستطيع لذلك أن يطور أي دينامية بحثية، ولا أن يساهم في تحقيق أي تراكم متواصل في الخبرة العملية والنظرية. ومن الطبيعي عندئذ أن يقصر عن تكوين مدارس فكرية وأن يعجز عن نشر قيمه العلمية والاجرائية على مستوى العقلية الشعبية السائدة، وعن بث نزعة فكرية موضوعية في حضن الثقافة العربية بأكملها. إنه قطاع منفصل إلى حد كبير عن قطاعات الحياة الفكرية والثقافية والانتاجية الأخرى.

ويعكس قصر العمر المجدي لمراكز البحث العربية وتقلب حجم الاستثمارات فيها، وتبدل الخطط والطلبات الرسمية الموجهة إليها، طبيعة هذه الوظيفة الثانوية وغير المستقرة للبحث العلمي العربي. وتكاد هذه المراكز تعتمد اعتماداً كلياً على المكتسبات العلمية والمنهجية الخارجية، وتدين بوجودها واستمرارها للجهود الفردية والتضحيات الشخصية

لبعض الباحثين أو المتحمسين الباقين على اتصال مباشر وشخصي بنبع الابداعات العالمية.

ليس هناك، في نظام المجتمع العربي الراهن، بما هو عليه من تنظيمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، دوافع كافية إذاً لتطور آلية البحث العلمي على نحو متسق ومتكامل ومتواصل. فمحدودية الموارد والأسواق معاً تجعل من غير الممكن والناجع بالنسبة إلى أي دولة عربية ضمان الشروط المادية والاجتماعية الأساسية لتطور قطاع البحث العلمي كقطاع أساسي ومكمل لقطاعات الانتاج الاجتماعية الأخرى. بل ليس لنظام هذا الانتاج من التنوع ما يسمح بعد بتوليد حاجة واضحة لتطوير قطاعات الأبحاث وتبرير الاستثمارات العلمية وإقامة البنى التحتية الضرورية لنموها واستمرارها. وبالمثل، إن الهامشية الحقيقية التي يعيشها المجتمع العربي مقابلة بحركة التطورات الاقتصادية والعلمية والثقافية العالمية، تضعف الشعور بأهمية الاستثمار في قطاع البحث العلمي، وتجعل من الأنجع والأكثر مردودية الاستمرار في الاعتماد في ميدان التجديدات التقنية والعلمية على الخارج أو على الصيغ التقليدية.

وفي العالم العربي، أكثر من أي منطقة أخرى، لا يمكن جعل التفكير في البحث العلمي والاهتمام به راهنين إلا إذا أصبح هذا البحث نفسه جزءاً من مشروع سياسي اجتماعي، وطني أو قومي، عام، وأداة من أدوات تحقيقه. فلا سياسة علمية من دون سياسة عامة، ولا قدرة على تحديد أهداف متسقة ومنتجة للبحث العلمي من دون وجود سياسة وطنية عامة متسقة وناجعة، ولا يمكن أن تتحدد أهداف واضحة لقطاع البحث العلمي من دون أن يكون للسياسة الوطنية أهداف واضحة وواعية. وبالمثل، لا يمكن ايجاد سياسة علمية تنحو نحو الاستقلال والخروج من التبعية العلمية والتقانية إذا كانت إعادة إنتاج النظام الاجتماعي كله، بما في ذلك الدولة، قائمة، هي نفسها، على عوامل خارجية أو أجنبية. وهذا يعني أن لكل نظام اجتماعي سياسي حظوظه وإمكاناته وطاقاته العلمية، وأن ما تعرفه البلاد العربية اليوم من سياسات علمية غير متسقة وغير ناجعة ليس ثمرة للتجاهل وغياب الوعي والتقدير لقيمة العلم والبحث العلمي في الثقافة العربية، كما أنه ليس مسألة عفوية، ولكنه وجه من وجوه المأزق العميق الذي تواجهه عملية التنمية العربية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية معاً. وليس الانكفاء من جديد على إطار التبعية والاعتماد على الخارج إلا الثمرة الطبيعية للاخفاق في تحقيق شروط الاستقلال، أو بالأحرى شروط التنمية المستقلة. وما ينطبق على عملية التصنيع والتحويل الزراعي والثقافي بعامة ينطبق بالقدر نفسه على عملية توطين قطاع البحث العلمي وتقنيته في البلاد العربية. والأسباب التي أدت إلى فشل التنمية والتغيير والتحديث في هذه القطاعات الانتاجية الرئيسية التنموية هي نفسها التي أدت إلى تعثر نشوء وتطور وتقدم البحث العلمي المرتبط ارتباطاً عضوياً بها، سواء من ناحية توفير الموارد المالية، أو من حيث تأمين الطلبات الانتاجية وتأهيل الأطر البشرية.

فكما أنه لم يكن من المتصور أن تنشأ صناعة مستقلة، أو بالأحرى متمحورة حول الذات، في إطار أسواق محدودة جداً، غير قادرة على توفير الرساميل وتحقيق الاستثمارات المكلفة في الصناعات الريادية، لم يكن من المتصور أن تزدهر صناعة البحث العلمي، التطبيقي أو الاجتماعي، في إطار نظام مجتمع يقوم إنتاج دوله بالدرجة الرئيسية على مراكمة وسائل القمع المادية وتعظيم موارد الرشوة السياسية وتثمين أو إعادة تثمين العصبيات الطبيعية.

إن قدرة مجتمع ما على توليد منطق تنمية الكفاءات أو التراكم الحضاري في مواجهة منطق تقاسم السلطة والثروة السائد في البلاد العربية تزداد طردا بتزايد فرص وإمكانات حصول تنمية حضارية مستمرة ومتكاملة. والنتيجة أن جوهر القضية مرتبط بقدرة المجتمعات على بلورة مشاريع ناجعة وفعالة وناجحة في التنمية، أي أيضاً، على بناء الأطر الجيوسياسية والاقليمية التي تسمح بتوفير الامكانات المادية والبشرية المطلوبة لتحقيق شروط استثمار ناجح، على مستوى المعايير الدولية السائدة. وعلى العكس، تزداد فرص نشوء النظام التوزيعي الذي يكون فيه هم إعادة تكوين السلطة وإنتاجها، وشراء العصبيات وتهييجها، سابقاً على هم دمج المجتمعات أو ترقية شروط معيشتها لتقترب من المعايير العالمية، بتزايد فقر المجتمعات وتضاؤل قدراتها على توفير شروط التنمية من مستوى الحاجات الحضارية. وفي هذه الحالة يصبح توزيع الثروة أو إعادة توزيعها هو الوسيلة الرئيسية لبناء التوازنات السياسية ومن ورائها لإعادة إنتاج الدولة. ويصبح النظام بالضرورة نظام النخبة الاجتماعية. وهذا يعني أن الجزء الأكبر من رأس المال يذهب هنا على طريق تأمين السيطرة السياسية بدل أن يتجه نحو الاستثمارات المنتجة والتراكمية.

وفي العالم العربي، أدى غياب الشروط الموضوعية لخوض غمار تنمية شاملة ومركزية إلى العودة السريعة إلى نظام التوزيع البسيط للغنائم، بين الطبقات والفئات والعصبيات المتنافسة على السلطة. وأصبح اعتماد المجتمع كاملاً تقريباً على الخارج في توفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لإعادة إنتاج النظام الاجتماعي. ولا تعني التبعية شيئاً آخر سوى التوجه نحو منطق الاستيراد والاستعارة: استيراد التقنيات وطلب الحمايات الخارجية وإعادة بناء الشخصية المحلية على أسس جديدة قابلة للاندراج تماماً في قالب الثقافات السائدة، أعني ثقافة الاستهلاك البسيط التي تتنافى مع تطور ملكة الابداع والتأمل الطويل والجدي، وتحول دون نمو أي شعور بالمسؤولية الوطنية أو الانسانية، وتدفع إلى التسليم الحتمي للقوى المسيطرة، وتنظر إلى التاريخ على أنه تطور عفوي وعشوائي لا جدوى من التأمل فيه، ولا يمكن إعطاء حركته أي معنى.

باختصار إذا كانت السياسة العلمية، لا توجد ولا يكون لها معنى من دون وجود سياسة عامة وطنية متسقة وذات أهداف واضحة، فإنه لا ازدهار لقطاع البحث العلمي إلا بوجود مشروع تنموي شامل ومستقل، أو مركزي. والمشكلة الرئيسية التي تبرز عندئذ هي : كيف يمكن اليوم، في عصر العولمة والصراع الدولي المفتوح، بناء مثل هذا المشروع الذي يحدد أولويات وأهداف وسياسات، ويربط بين مسائل اجتماعية واقتصادية، تنموية وثقافية واستراتيجية، من دون أن يصطدم بالأولويات والسياسات الدولية؟ أو بالأحرى، كيف يمكن، في عالمنا الراهن، بناء إطار أو هامش مستقل وخاص لتنمية القرارات «الوطنية» بحرية نسبية؟ يتجاوز هذا الموضوع مسألة البحث العلمي والسياسة العلمية، ليرتبط مباشرة بالسياسة الكبرى أو بالاستراتيجية السياسية، وهو موضوع مختلف تماماً.

عن سؤال: هل يمكن تطوير البحث العلمي في البلاد العربية، نجيب نعم، لكن فقط كجزء من مشروع متكامل للتنمية والتغيير الاجتماعي والسياسي، وإذا توافرت الشروط الموضوعية الجيوسياسية والسياسية لتحقيق مثل هذا المشروع بالفعل.